

ورقة السياسات والتوصيات المنبثقة عن مؤتمر المنشآت  
الميكروية والصغيرة والمتوسطة الثاني

"نحو خارطة طريق لتمكين أداء المنشآت  
الميكروية والصغيرة والمتوسطة"



## المقدمة ➤

يأتي تنظيم المجلس الاقتصادي والاجتماعي لمؤتمر المنشآت الميكروية والصغيرة والمتوسطة الثاني، استكمالاً للتوجه الجديد الذي تبناه منذ عام 2018 في خدمة قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة لما لها من دور بارز على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي عموماً، ومساهمتها في معالجة مشكلتي الفقر والبطالة على وجه الخصوص، وبما يمكنها ولو بصورة جزئية من تخطي المشاكل والتحديات التي تعيق نموها وازدهارها.

وتبلور هذا التوجه من خلال عقد المؤتمر الأول للمنشآت الصغيرة والمتوسطة وبالتعاون مع غرفة صناعة الأردن خلال المدة من 11-12/12/2018، والذي كان بعنوان "تحفيز الدور الاقتصادي والاجتماعي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة... نحو نموذج اقتصادي جديد". بهدف الخروج بتصور واضح للنهوض بقطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وذلك من خلال عرض الإطار المفاهيمي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الذي تم تحديده لحصر أبرز ركائز بيئة الأعمال ومقوماتها للمنشآت الصغيرة والمتوسطة ومقومات نجاحها، والاطلاع على الأساليب الجديدة والتجارب الدولية الناجحة وقياس مدى القدرة على تطبيقها في الأردن، وصولاً إلى نموذج اقتصادي جديد يسعى إلى دعم دور هذه المنشآت وتعزيزها إذ تُعدُّ من أبرز محركات النمو الاقتصادي.

واستكمالاً للنهج الهادف إلى البحث في نموذج اقتصادي جديد للمنشآت الصغيرة والمتوسطة وما نتج عنه، كان لا بدّ من متابعة هذا التوجه وبصورة مميزة تساعد على تقديم مقترحات عملية قابلة للتطبيق، ولذلك برزت فكرة عقد مؤتمر المنشآت الميكروية والصغيرة والمتوسطة الثاني في السادس من كانون أول عام 2020، برعاية كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والبنك الأردني الكويتي، وبنك الاتحاد.

إن اقتراح نموذج اقتصادي جديد يساعد في تحفيز المنشآت الصغيرة والمتوسطة، ويمكنها من لعب الدور المأمول منها اقتصادياً واجتماعياً، وهذا يستدعي البحث عن أسلوب جديد لعرض واقع تلك المنشآت وتحدياتها في القطاعات المختلفة، وارتباطها مع بعضها، ولذلك ارتكز المجلس على مدار العام الذي سبق المؤتمر على عقد ورشات عمل متخصصة في قطاعات رئيسية وهي؛ الطاقة، والصناعة، والزراعة، والسياحة والضيافة، والحرف اليدوية، وقد تم خلال هذه الورش التي عُقدت بحضور الجهات المعنية على المستوى الرسمي وبعض مؤسسات التمويل والمؤسسات الأهلية، إضافة إلى بعض أصحاب المنشآت الميكروية والصغيرة والمتوسطة، مناقشة أبرز تحديات القطاعات المختلفة ومطالبها وتصوراتها حول محاور النموذج الاقتصادي الجديد الذي تمت الإشارة إليه في المؤتمر الأول للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.

وليتم عكس مخرجات هذه الورش على محاور عمل المؤتمر بصورة مباشرة مع متخذي القرار من الوزراء والجهات الرسمية المعنية بهذا القطاع، إذ تم الخروج في نهاية المؤتمر بتوصيات ومطالب محددة وواضحة، تساعد تلك المنشآت في ممارسة دورها المأمول في النشاط الاقتصادي والاجتماعي نظراً لأهميتها في مكافحة ظاهرتي الفقر والبطالة، التي انطلق منها المجلس نحو هذا التوجه، وبما يسهل عمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي لاحقاً في متابعة أعمال مختلف الجهات نحو هذه المنشآت، إذ تُعدُّ عملية متابعة ما يتم التوافق عليه جوهر نجاح السير نحو نموذج جديد للنهوض بهذا القطاع المميز.



## ➤ واقع المنشآت الميكروية والصغيرة والمتوسطة:

تلعب المنشآت الميكروية والصغيرة والمتوسطة دوراً مهماً وبارزاً في دعم أركان التنمية الاقتصادية والاجتماعية في جميع دول العالم عموماً والدول النامية على وجه الخصوص، نظراً لما تتمتع به من ميزات وخصائص قلّ نظيرها في المنشآت الكبيرة. إذ يرى كثير من الاقتصاديين وصانعي السياسات أهمية دعم هذه المنشآت وتطويرها وضرورة منحها الدور الأبرز في سياسات التنمية الاقتصادية المستدامة، بعدّها منطلقاً أساسياً لزيادة القدرة الإنتاجية للاقتصادات الوطنية، وقدرتها الكبيرة على المساهمة في حلّ مشكلتي الفقر والبطالة، وتعزيز مبدأ التوزيع العادل للدخل، وتنمية المجتمعات المحلية في المناطق الأقل حظاً، وغيرها العديد من المساهمات المتنوعة.

ويأتي التركيز على مثل هذه المنشآت والاهتمام بها كونها توصف بأنها العمود الفقري للقطاع الخاص في العالم، إذ تشكّل أكثر من 90% من إجمالي المنشآت الاقتصادية في جميع أنحاء العالم، وتشغل ما بين 50%-60% من إجمالي القوى العاملة في العالم، ونحو 66% من إجمالي العاملين في الدول النامية.

وفي الأردن، يتشابه واقع المنشآت الصغيرة والمتوسطة مع العديد من دول العالم، ففي الوقت الذي تشكل فيه هذه المنشآت ما نسبته 99.5%<sup>1</sup> من إجمالي المنشآت الاقتصادية العاملة في المملكة، فإنها تشغل ما يقارب 58% من إجمالي قوة العمل في القطاع الخاص، ولعلّ أبرز ما يميز المنشآت الصغيرة والمتوسطة ويؤكد على التوجه نحوها بعدّها مصدراً لتوفير فرص العمل هو مساهمتها في توفير ما يزيد على نصف فرص العمل المستحدثة سنوياً في الاقتصاد

<sup>1</sup> تم اعتماد تصنيف المنشآت وفقاً لتعريف دائرة الإحصاءات العامة والخاص بـمقياس عدد العمال، إذ يقسم هذه المنشآت إلى الفئات التالية؛ المنشآت الميكروية التي توظف من 1-4 عمال، والمنشآت الصغيرة التي توظف من 5-19 عاملاً، والمنشآت المتوسطة التي توظف من 20-99 عاملاً، والمنشآت الكبيرة التي توظف أكثر من 100 عاملاً.

علماً بأن مجلس الوزراء أقرّ تصنيفاً جديداً للمنشآت الميكروية والصغيرة والمتوسطة مع نهاية شهر تشرين الأول من عام 2019، يعتمد معياري عدد العمال وحجم المبيعات، ويراعي خصوصية كل من القطاعات الصناعية والتجارية والخدمية، إلا أنه منح بموجبه مهلة لمدة عام من تاريخه للمؤسسات المعنية والجهات والدوائر الحكومية لتطبيق هذا التصنيف الجديد، وبالتالي ما زال هذا التصنيف غير مطبق تطبيقاً كاملاً من مختلف الجهات، وبناءً على ذلك تم اعتماد التصنيف السابق لدائرة الإحصاءات العامة لهذه المنشآت، في المؤتمر الذي عقده المجلس الاقتصادي والاجتماعي.



الأردني، وفقاً لما ورد في مسوحات فرص العمل المستحدثة والمنشورة من خلال دائرة الإحصاءات العامة.

ومع هذه المساهمات المميزة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة على صعيد توفير فرص العمل والتشغيل، إلا أن مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي لا تتجاوز 30% منه ، وحصتها من الصادرات الوطنية لا تزيد على 10% من إجمالي الصادرات وفقاً لدراسات مركز التجارة العالمي.

وانطلاقاً من هذا الواقع لهذه المنشآت من جانب والإيمان بقدراتها على أن تكون محركات حقيقية للنمو وتعزيز دورها في جوانب مهمة أخرى لمساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي والصادرات الوطنية، كان لزاماً علينا أن نفكر بنموذج اقتصادي جديد ومتكامل لدعم منظومة عمل هذه المنشآت وبصورة تساعدها على مواجهة التحديات التي تعترضها.

ووفقاً لبيانات دائرة الإحصاءات العامة والتي أظهرها تعداد المنشآت لعام 2018 فقد بلغ عدد المنشآت العاملة في الاقتصاد الأردني حوالي 167 ألف منشأة. ووفقاً للتعريف الذي تعتمده دائرة الإحصاءات لغاية تصنيف المنشآت فقد جاء توزيع المنشآت حسب الحجم كما هو موضح في الجدول رقم (1) أدناه.

الجدول رقم (1): توزيع المنشآت الاقتصادية حسب الحجم لعام 2018

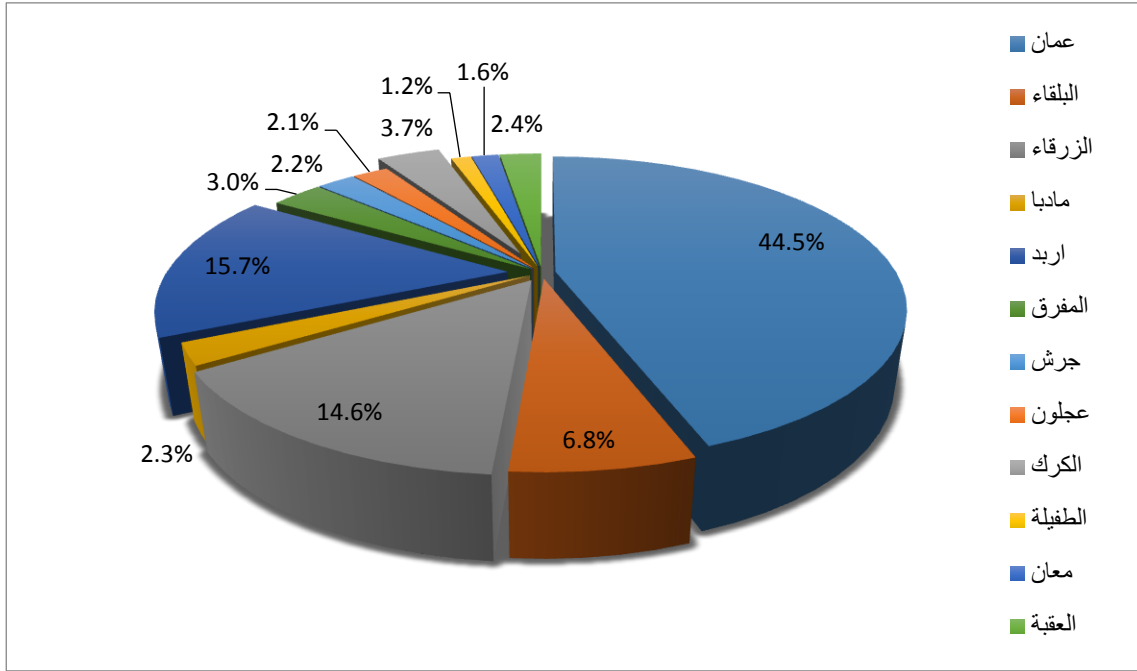
النسبة من المجموع	عدد المنشآت	حجم المنشأة
89.7%	150,338	المنشآت الميكروية
8.0%	13,485	المنشآت الصغيرة
1.7%	2,815	المنشآت المتوسطة
0.5%	881	المنشآت الكبيرة



أما على صعيد التوزيع القطاعي، فقد شكلت المنشآت العاملة في القطاع التجاري النسبة الأكبر من إجمالي المنشآت الميكروية والصغيرة والمتوسطة العاملة في الاقتصاد وبحوالي 56% ويعود السبب في ذلك تحديداً إلى سهولة تأسيس مثل هذه الأعمال من جانب، وعدم حاجتها إلى المهارات الفنية المعقدة من جانب آخر، ومدى ملاءمتها للعمل في مختلف المواقع الجغرافية والمحافظات، وعدم حاجتها لخدمات بنية تحتية مميزة أي أن كلف الاستثمار فيها متدنية. ويلى ذلك القطاع الصناعي باستحوازه على حوالي 13%، ومن ثم تتوزع على مختلف القطاعات الخدمية على غرار الصحة والتعليم والأنشطة الأخرى.

ومزامنة لهذا أظهر التوزيع الجغرافي للمنشآت الميكروية والصغيرة والمتوسطة تركيزها بنسب كبيرة في المحافظات الكبرى والرئيسية، مع وجودها في كل محافظات المملكة. وإذا قورن هذا التوزيع للمنشآت الصغيرة والمتوسطة مع توزيع المنشآت الكبرى فسيعكس ذلك المرونة والسهولة في وجود المنشآت الصغيرة والمتوسطة في مختلف مناطق المملكة، وهذا بكل تأكيد يتوافق مع أهم خصائصها كونها تعتمد على الموارد المحلية والأسواق المحلية، كما يؤكد ذلك على دور هذه المنشآت في خلق فرص عمل في المناطق المحلية التي تعمل بها. وهذا ما جعل النهج المتبع من خلال المجلس في التركيز على أنشطة هذه المنشآت في مختلف المحافظات خارج نطاق المحافظات الرئيسية في إطار تعزيز دورها التنموي، في سبيل تعزيز دورها في مناطق عملها وفي مواقع تركيز البطالة بين القوى العاملة.

### الشكل رقم (1) التوزيع الجغرافي للمنشآت الميكروية والصغيرة والمتوسطة



أما بخصوص قدرة هذه المنشآت على استيعاب الأيدي العاملة، والقدرات التشغيلية للقطاع، فقد أشارت بيانات دائرة الإحصاءات العامة بأن المنشآت الميكروية والصغيرة والمتوسطة توظف ما يقارب 482 ألف عامل وعاملة، لتشكل ما نسبته 58% من إجمالي العاملين في المنشآت الاقتصادية في المملكة، بما يعكس القدرات التشغيلية لهذه المنشآت.

### الجدول رقم (2): توزيع العاملين في المنشآت الصغيرة والمتوسطة حسب الحجم لعام 2018

المجموع	المتوسطة	الصغيرة	الصغرى	
482,543	110,583	107,232	264,728	عدد العاملين
58%	13%	13%	32%	النسبة من إجمالي العاملين في المملكة



ويظهر التوزيع الجغرافي للعاملين في المنشآت الميكروية والصغيرة والمتوسطة تركيزها بنسب كبيرة في المحافظات الكبرى والرئيسية، إذ تستحوذ عمان على ما يقارب 58% من إجمالي العاملين في هذه المنشآت، تليها محافظتا إربد والزرقاء وبما نسبته 12% و 11% على التوالي. ولكن عند النظر إلى حجم توظيف هذه المنشآت للعمالة من إجمالي القوى العاملة في كل محافظة، نجد أن المحافظات الأقل حظاً توظف خلالها المنشآت الصغيرة والمتوسطة النسبة الكبرى من إجمالي القوى العاملة فيها، وهذا بكل تأكيد يتوافق مع أهم خصائصها كونها تلعب دوراً رئيسياً في خلق فرص عمل في المناطق المحلية، والحد من معدلات الفقر والبطالة في هذه المناطق، فضلاً عن مساهمتها الرئيسية في الحد من التفاوت التنموي فيما بين المناطق المختلفة. ويتضح ذلك جلياً خلال الجدول التالي الذي يبين توزيع العاملين في المنشآت الصغيرة والمتوسطة حسب المحافظات.

### الجدول رقم (3): توزيع العاملين في المنشآت الصغيرة والمتوسطة حسب المحافظات لعام 2018

المحافظة	الصغرى	الصغيرة	المتوسطة	المجموع	نسبة العاملين في المنشآت (ص.م) من إجمالي العاملين في المحافظة
عمان	120,946	71,421	86,018	278,385	53%
البلقاء	19,902	4,466	3,109	27,477	77%
الزرقاء	37,291	8,536	6,961	52,788	64%
مأدبا	4,756	981	639	6376	86%
إربد	40,612	10,631	5,635	56,878	54%
المفرق	9,174	2,099	1,262	12,535	88%
جرش	5,207	955	431	6593	86%
عجلون	4,923	1,083	545	6,551	97%
الكرك	9,067	2,258	1,500	12,825	74%





100%	3294	194	399	2,701	الطفيلة
58%	5,521	672	1,222	3,627	معان
53%	13,450	3,337	3,337	6,776	العقبة
<b>58%</b>	<b>482,543</b>	<b>110,583</b>	<b>107,232</b>	<b>264,728</b>	<b>المجموع</b>

وعلى صعيد القطاعات، تركزت النسبة الأكبر من إجمالي العاملين في المنشآت الميكروية والصغيرة والمتوسطة الحجم في قطاع تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات، بما نسبته 42% من إجمالي العاملين في هذه المنشآت، تلاه قطاع الصناعات التحويلية وبما نسبته 18.5%، ومن ثم جاء كل من قطاع أنشطة الإقامة والطعام وقطاع التعليم باستحواذهم على ما نسبته 9.1% و 7.7% على التوالي.

وبناء على ما سبق، يظهر جلياً بأن أكثر من نصف المنشآت الميكروية والصغيرة والمتوسطة والعاملين خلالها، تنتشر خارج محافظة العاصمة والمحافظات الرئيسية، وبالتالي تحتاج هذه المنشآت لجهود أكبر لتعزيز دورها التنموي، ومساعدتها على تخطيها التحديات التي تواجهها، وهذا ما انعكس على توجه المجلس الاقتصادي والاجتماعي والذي سيتضح في الجزء الأخير الخاص بخارطة طريق تمكين هذه المنشآت، مع التركيز على البعد التنموي في المجتمعات المحلية.



## ➤ مؤتمر المنشآت الميكروية والصغيرة والمتوسطة الثاني

جاء مؤتمر المنشآت الميكروية والصغيرة والمتوسطة الثاني والذي عقده المجلس الاقتصادي والاجتماعي في السادس من كانون ثاني عام 2020، برعاية كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والبنك الأردني الكويتي، وبنك الاتحاد. على أساس مرتكزين رئيسيين هما:

1. استكمال نتائج المؤتمر الأول وتوصياته ومتابعتها الذي عُقد في نهاية عام 2018، إذ تم خلاله بناء قاعدة أساسية لتمكين محاور أداء المنشآت الميكروية والصغيرة والمتوسطة، والخروج بنموذج واضح لتحفيز الدور الاقتصادي والاجتماعي لهذه المنشآت، مرتكزاً على أربعة محاور رئيسية؛ البيئة التشريعية، والوصول إلى الأسواق، والوصول إلى الموارد، والريادة.

2. تقديم نهج مختلف، من خلال التركيز على محاور أداء هذه المنشآت، والتي عكسها المجلس على مدار عام من خلال جلسات وورش عمل ضمّت رواديين وأصحاب شركات من مختلف المحافظات في قطاعات رئيسية، وهي كل من القطاع الصناعي، وقطاع الطاقة، وقطاع الزراعة، وقطاع السياحة والضيافة، وقطاع الحرف اليدوية. ومناقشة أداء هذه القطاعات وتحدياتها في ضوء المحاور الرئيسية التي استند عليها المؤتمر في نسخته الثانية بهدف الوصول إلى خارطة طريق وتوصيات أكثر تحديداً ودقة من مناقشة ما توصلت إليه ورش العمل من توصيات ومقاربتها مع مداخلات متخذي القرار في مختلف القطاعات، في محاولة من المجلس لبناء تصور للنموذج الجديد للنهوض بهذه المنشآت، انطلاقاً من قاعدة واقعية في ضوء المتاح من الإمكانيات، وعلى أساس ومرتكز قطاعي.

وبناءً على ما سبق، عقد المؤتمر الثاني للمنشآت الميكروية والصغيرة والمتوسطة، إذ قسم إلى خمس جلسات متخصصة لكل القطاعات الفرعية، وبحضور الوزير المعني بكل من هذه القطاعات لمناقشة التوصيات الناتجة عن ورش العمل المتخصصة التي سبقت المؤتمر، كما أُقيم على هامش المؤتمر معرض لعدد من المشاريع الميكروية لإتاحة الفرصة لهم لعرض منتجاتهم التي تمتاز بالتنوع والجودة، وما يمكن أن تمتلكه من فرص مستقبلية.



ويمكن تلخيص أبرز ما حملته جلسات المؤتمر على النحو التالي، ولكن تجدر الإشارة إلى أن تعقيب أصحاب القرار من الجهة الحكومية المعنية بكل قطاع، على نتائج وتوصيات ورش العمل في كل جلسة من جلسات المؤتمر، لم يكن ضمن المستوى المأمول من المجلس، إذ اتصف تعقيب الحكومة عموماً بالشمولية والعموم دون التقيد بالمحاور الرئيسية المطروحة من المجلس:

## 1. الجلسة الأولى - قطاع الطاقة:

أبرز ما عرضته الجلسة في إطار مناقشتها هو أبرز التحديات التي تعترض المنشآت الصغيرة والمتوسطة، والتوصيات التي خلصت إليها ورش العمل المتخصصة بقطاع الطاقة، والتي عقدت في مدة ما بين المؤتمرين الأول والثاني، وجاءت على النحو التالي:

■ تتمحور أبرز التحديات التي تواجه قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في مجال الطاقة في كل من: كلف الطاقة العالية التي تتحملها هذه المنشآت وتأثيرها المباشر على تنافسيتها ونموها، إضافة إلى قلة وعي هذه المنشآت بآليات ترشيد الطاقة وكفاءتها، وحتى بالبرامج التمويلية الخاصة بالتوجه نحو الطاقة المتجددة، إضافة إلى كلف تمويل تقنيات الطاقة المتجددة.

■ وقدم المجلس جملة من التوصيات تكمن في ضرورة وضع استراتيجية للطاقة متوسطة وطويلة الأمد، ومساعدة هذه المنشآت في الحصول على كافة المعلومات الخاصة بكفاءة الطاقة والطاقة المتجددة وترشيد الطاقة، وزيادة حزم الاستثمار في الطاقة المتجددة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، وضرورة مراجعة التعرفة الكهربائية مراجعة شمولية ترفع تنافسية القطاعات الاقتصادية، والعمل على توسعة قدرات الشبكات المحيطة بالمناطق الصناعية لتلبية احتياجاتها، إضافة إلى مدّ شبكات الغاز، ودراسة تخزين الطاقة المتجددة الفائضة واستخدامها في مجالات مهمة.

وجاء تعقيب الحكومة ممثلةً بوزارة الطاقة والثروة المعدنية على هذه التحديات والتوصيات المتصلة بقطاع الطاقة، على النحو التالي:



- ✓ تعمل الوزارة حالياً على إعداد استراتيجية شاملة لقطاع الطاقة 2020-2030، وخطة عمل تنفيذية، تركز محاورها حول أمن الطاقة، وتنويع مصادر الطاقة، والطاقة المحلية، وخفض كلف الطاقة.
- ✓ ثمة العديد من البرامج الموجهة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في مجال التحول نحو الطاقة المتجددة، كما ثمة مساعدة مالية من خلال تحمل الوزارة لفوائد قروض الطاقة المتجددة، ولكنها بحاجة إلى مزيد من التشاركية مع القطاع الخاص، لتحقيق الاستفادة المرجوة منها، وتوعية هذه المنشآت حولها، وآليات الاستفادة منها.
- ✓ التأكيد على أن الحكومة لم توقف مشاريع الطاقة المتجددة، وإنما حددتها لغاية قدرة 1 ميجا واط، إذ تفوق هذه القدرة حاجة المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وبالتالي باستطاعتها الاستفادة من برامج الطاقة المتجددة. كما عملت الوزارة مؤخراً على رفع حدّ القدرة المسموح به لمشاريع الطاقة المتجددة إلى 2 ميجا واط.
- ✓ ثمة بعض المناطق مشبعة بالطاقة، مما يؤدي إلى صعوبة استطاعة الشبكات تلقي مزيداً من المشاريع، فعملت الحكومة على توفير أراضٍ بأسعار إيجار زهيد لتوجيه مشاريع طاقة متجددة نحو مناطق جغرافية محددة.
- ✓ المشكلة الرئيسية لقطاع الطاقة في الأردن تكمن في الكلف، ولذلك تعمل الحكومة حالياً على دراسة كلف الطاقة ومراجعتها وخاصة على القطاعات التي تشكل لها الطاقة تحدياً رئيسياً.
- ✓ تقدم الحكومة دعماً مالياً لتعرفة الكهرباء وخاصة للشرائح الصغيرة والمتوسطة، إذ يصل الدعم إلى حوالي 40 مليون دينار لشريحة الصناعي المتوسط، و 29 مليون دينار لشريحة الصناعي الصغير، و 29 مليون دينار للقطاع الزراعي.
- كما قدم العديد من أصحاب المشاريع وذوي العلاقة عدداً من المداخلات تمحورت حول ملاءمة بعض المحافظات لمشاريع الطاقة المتجددة على غرار الشمس والرياح وخاصة في محافظات الجنوب، والتأكيد على ضرورة دعم تكلفة الطاقة للمنشآت الصغيرة



والمتوسطة، وبأنها تشكل عاملاً رئيسياً في تكاليف الإنتاج وتحدّ من قدراتهم التنافسية، إضافة إلى بعض المشاكل المتخصصة في مدّ الطاقة الكهربائية إلى بعض المناطق. ويؤكد المجلس بخصوص ذلك على ضرورة شمول المنشآت الصغيرة والمتوسطة ضمن استراتيجية الطاقة في إطار خاص بها يمنحها الخصوصية اللازمة ويرفع من تنافسيتها.

## 2. الجلسة الثانية - قطاع الصناعة:

أبرز ما عرضته الجلسة في إطار مناقشتها هو أبرز التحديات التي تعترض المنشآت الصغيرة والمتوسطة والتوصيات التي خلصت إليها ورش العمل المتخصصة بقطاع الصناعة، والتي عقدت في مدّة ما بين المؤتمرين الأول والثاني، وجاءت موزعة على محاور اهتمام المؤتمر في المجالات التالية:

- **البيئة التشريعية:** والتي أظهرت جملة من التحديات التي تواجه تلك المنشآت على صعيد الإطار التنظيمي، وتمثلت في ما يلي: غياب الإطار التشريعي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، وتعدد الجهات الرقابية والتفتيشية على المنشآت، والإجراءات البيروقراطية، وعدم مراعاة خصوصية هذه المنشآت من ضريبة وحوافز وما إلى ذلك. وقد أوصى المجلس بناءً على ذلك بضرورة وجود تشريع موحد لهذه المنشآت يحدد مرجعيتها وحوافزها وما إلى ذلك، إضافة إلى تعديل تشريعات العطاءات الحكومية لتوجيهها نحو هذه المنشآت توجيهاً أكبر، وتفعيل قانون التفتيش الموحد.
- **الوصول إلى التمويل:** والذي يمثل أحد أبرز التحديات التي تعيق عمل هذه المنشآت ونموها، وخاصةً من خلال صعوبة الاشتراطات والضمانات المطلوبة من البنوك والصناديق التمويلية، وغياب الوعي لدى هذه المنشآت حول البرامج التمويلية، وعدم وجود برامج متخصصة للصناعة، هذا إضافة إلى عدم توجيه البنوك للتمويل المخصص لهذه المنشآت.

وقد أوصى المجلس بخصوص ذلك بضرورة تسهيل إجراءات منح القروض وإعادة النظر بنسب الفائدة وشروط الضمانات، واعتماد دراسة الجدوى الاقتصادية والتدفقات



- النقدية، إضافة إلى تعزيز التوعية لدى هذه المنشآت، وضرورة تقديم البنك المركزي حوافز للبنوك لاستخدام مخصصات تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة.
- **الوصول إلى الأسواق:** إذ إن العملية التسويقية والترويجية للمنتج الصناعي ذات قيمة كبيرة، وهذه العملية تواجه تحديات من أبرزها: ضعف الدعم الموجه للمشاريع الصغيرة للمشاركة في المعارض المحلية والخارجية، وارتفاع كلف الإنتاج، وضعف الاستفادة من الاتفاقيات التجارية، والحاجة إلى تطوير قطاع التغليف.
  - وقد أوصى المجلس بصدد ذلك بضرورة تعزيز مبدأ العناقيد الصناعية فيما بين المشاريع المحلية، وإنشاء منصة إلكترونية للتسويق، وشمول الشركات الصغيرة والمتوسطة بالبعثات التجارية، وإيجاد برامج الدعم لتطوير التعبئة والتغليف.
  - **التدريب، والابتكار، والريادة:** والتي تعدّ أدوات رئيسية في دعم أصحاب هذه المنشآت وتمكينهم وتوجيههم نحو الأسس العلمية السليمة لاستدامة أعمالهم وتطويرها، وتواجه هذه الأدوات تحديات، من أبرزها: تكرار البرامج التدريبية وضعف محتواها وفقاً لمراحل عمر المنشأة، وضعف ثقافة الريادة، وعدم موازنة مخرجات المؤسسات التعليمية والتدريبية لسوق العمل.
  - وقد أوصى المجلس بناءً على ذلك بضرورة إيجاد برامج تدريب متخصصة لهذه المنشآت تراعي خصوصيتها وتقدم لها برامج ذات محتوى متخصص بأهم متطلباتها، إضافة إلى ضرورة تعزيز ثقافة الريادة ضمن المراحل التعليمية المختلفة.
  - وجاء تعقيب الحكومة ممثلةً بوزارة الصناعة والتجارة والتموين على هذه التحديات والتوصيات المتصلة بالقطاع الصناعي، على النحو التالي:
  - ✓ **البيئة التشريعية؛** التأكيد على أن التشريعات التي تمس عمل القطاع الصناعي يتم التشاور عليها حالياً مع القطاع الخاص، للوصول إلى توافقات تخدم هذا القطاع والتي تشكل خلاله المنشآت الصغيرة والمتوسطة الغالبية العظمى. وعلى صعيد الأعمال المنزلية، وفي سبيل تنظيم عملها، قدمت الحكومة حزمة من الحوافز لهذا القطاع، تمثلت في تخفيض رسوم الترخيص في أمانة عمان والبلديات، وإعفاؤها من



تقديم الإقرار الضريبي خلال السنتين الأوليين من بدء المشروع، وإعفاؤها من الشمول بأحكام قانون الضمان الاجتماعي، وتعديل التعليمات الخاصة بالمعونة الوطنية ليسمح لمنتهعي الصندوق بمزاولة الأعمال المنزلية، إضافة إلى إعفاء هذه المهن من رسوم الترخيص والشهادات من المؤسسة العامة للغذاء والدواء.

#### ✓ الوصول إلى الأسواق؛ فقد أطلقت الحكومة مؤخراً حزمة حوافز للقطاع الصناعي

خفضت من خلالها تعرفه الكهرباء على شريحتي الصناعي المتوسط والصغير بمقدار 10 فلسات للكيلو واط، كما تم تقديم دعم نقدي مباشر للصادرات الصناعية 3% على الصادرات الكلية و8% على الزيادة في الصادرات. إضافة إلى إطلاق عدة برامج لدعم الشركات الصناعية على التصدير من خلال المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية (JEDCO)، إذ استفاد ما يقارب من 60 شركة من هذه البرامج خلال عام 2019، إضافة إلى إطلاق برامج للشركات الصناعية التي لم تصدر سابقاً لحثها وتشجيعها على التصدير. كما تقوم الوزارة حالياً على استهداف بعض الأسواق العالمية وتشبيك المنتج المحلي مع كبريات الشركات العالمية، والعمل على تشبيك عدد من الأعمال المنزلية مع أبرز المشتريين في السوق المحلي.

✓ التدريب، والابتكار، والريادة: تقدم المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية (JEDCO) عدداً من البرامج التدريبية لتأهيل المنشآت الميكروية والصغيرة والمتوسطة وفي عدد من المجالات.

كما قدم العديد من أصحاب المشاريع وذوي العلاقة عدداً من المداخلات تمحورت حول أهمية الحرف والمشاريع المنزلية، وتوفير سوق للحرف في المحافظات، وأهمية دعم هذه المنشآت لرفع مستوى تسويقها.



ويؤكد المجلس على ضرورة الإسراع في سن تشريع للمنشآت الصغيرة والمتوسطة لأهميته الكبيرة في معالجة الاختلالات التي يعاني منها هذا القطاع، من خلال تأسيس جهة راعية له، وتعريفه، ومنحه الخصوصية والحوافز المطلوبة.

### 3. الجلسة الثالثة - قطاع الزراعة:

أبرز ما عرضته الجلسة في إطار مناقشتها هو أبرز التحديات التي تعترض المنشآت الصغيرة والمتوسطة والتوصيات التي خلصت إليها ورش العمل المتخصصة بقطاع الزراعة، والتي عقدت في مدّة ما بين المؤتمرين الأول والثاني، وجاءت موزعة على محاور اهتمام المؤتمر في المجالات التالية:

▪ **البيئة التشريعية:** والتي أظهرت جملة من التحديات التي تواجه تلك المنشآت على صعيد الإطار التنظيمي وتمثلت في ما يلي: غياب المحفزات التشريعية، ومعوقات تأسيس المشاريع، وتعدد الجهات الرقابية وتداخل صلاحياتها، وعدم مراعاة نظام استعمالات الأراضي للتطورات الحاصلة في القطاع. وقد أوصى المجلس بصدد ذلك بضرورة تفعيل الأنظمة والتشريعات وبما يتواءم مع التطورات الحاصلة في القطاع، ورفع مستوى التنسيق بين الجهات الحكومية، وإيجاد حلول للحدّ من الزحف العمراني نحو الأراضي الزراعية.

▪ **الوصول إلى التمويل:** والذي يمثل أحد أبرز التحديات التي تعيق عمل هذه المنشآت ونموها، وخاصةً من خلال مخاطر تمويل القطاع الزراعي وإحجام البنوك عن التمويل، إضافة إلى الاشتراطات الصعبة لمنح التمويل، وضعف المعرفة المالية الكافية لدى هذه المشاريع. وأوصى المجلس من خلال ذلك بمراجعة نظام الإعفاءات الممنوح للقطاع وزيادة مدد السماح، وإيجاد مظلة واحدة لتنسيق كافة الجهات التي تقدم المنح والقروض للقطاع الزراعي، وتوفير ضمانات لقروض القطاع الزراعي.





- **الوصول إلى الأسواق:** إذ إن العملية التسويقية والترويجية للمنتج الزراعي ذات قيمة كبيرة، وتواجه تحديات، من أبرزها: عدم وجود هوية موحدة للمزارعين، وغياب المعلومات الواضحة عن جدوى المشاريع الزراعية وحجم الطلب الفعلي في المحافظات، وعدم وجود عمليات التدرج.  
وقد أوصى المجلس بضرورة تحديد هوية المزارع واعتمادها من كافة المؤسسات، ودراسة الميزات التنافسية للمنتجات الزراعية، ومراعاة خصوصية المؤشر الجغرافي، وتعزيز مفهوم التدرج للتسويق وتقليل الحلقات التسويقية، إضافة إلى تسويق المنتجات الزراعية من خلال منصات إلكترونية.
- **التدريب، والابتكار، والريادة:** والتي تعد أدوات رئيسية في دعم أصحاب هذه المنشآت وتمكينهم وتوجيههم نحو الأسس العلمية السليمة لاستدامة أعمالهم وتطويرها، إذ إنها تواجه تحديات من أبرزها: تبعثر الجهود الرسمية الخاصة بالتدريب، وضعف المحتوى التدريبي. وقد أوصى المجلس بضرورة دراسة الاحتياجات التدريبية الفعلية التي يحتاجها المشروع الزراعي، ورفع التوعية بالبرامج المتاحة.

وجاء تعقيب الحكومة ممثلةً بوزارة الزراعة، على هذه التحديات والتوصيات المتصلة بالقطاع الزراعي على النحو التالي:

✓ **البيئة التشريعية؛** تعمل الوزارة على إعادة النظر في التشريعات الناظمة للمنشآت الزراعية الصغيرة والمتوسطة لتصبح منشآت قطاعية مهنية ومنظمة، من خلال منح كل منشأة زراعية رقماً وطنياً، لإحصائها وتصنيفها تصنيفاً علمياً وفقاً للتشريعات المستقبلية.

✓ **الوصول إلى الأسواق؛** استهدفت الوزارة 22 سلعة (سلع العجز) يستطيع الأردن زراعتها، تُستوردُ من الخارج، فتم خلال العام الماضي قطع شوط كبير في جعل إنتاج هذه السلع بسواعد أردنية، وكان من أبرزها (البطاطا والثوم والبصل). كما يتم



حالياً العمل على تأسيس منصة للتسويق الزراعي بالتعاون مع الحكومة الهولندية، توجه من خلالها المنتجات الزراعية الأردنية إلى مختلف الأسواق وفي الوقت المناسب، كما يتم العمل على توحيد تعريف المزارع وتعميمه على مختلف الجهات المعنية.

✓ **الوصول إلى التمويل:** تم رفع قيمة القروض الزراعية من خلال مؤسسة الإقراض الزراعي إلى 150 ألف دينار أردني، كما يوجد عدد من البرامج التمويلية من خلال البنك المركزي موجهة للقطاع الزراعي.

✓ **التدريب، والابتكار، والريادة:** يتم العمل حالياً على إحلال العمالة المحلية محل الوافدة، من خلال تحديد احتياجات المنشآت الزراعية، وتدريب العمالة الأردنية لضمان الإحلال المطلوب، وبما يسهم بخلق فرص عمل، فعلى سبيل المثال تم خلال العام الماضي تحديد 2000 عامل وتدريبهم وتشغيلهم في مجال الدجاج المسحب. كما تم دعم إنشاء ثلاث جمعيات بالتعاون مع الاتحاد النوعي للسيدات، لحماية النساء العاملات في الزراعة، وتدريب النساء العاملات في القطاع.

كما يتم العمل حالياً لدعم التوجه إلى مزارع الدواجن المغلقة والتي تُدار بأحدث الأنظمة التكنولوجية، وأتمتة عملياتها أتمتة كاملة . إضافة إلى العمل على تأهيل القدرات الوطنية المعنية بالقطاع الزراعي من خلال برامج الإرشاد الزراعي، إذ يتم بناؤها على أساس الخارطة المناخية.

كما أعدت الوزارة دراسة للسوق المحلي جغرافياً ومدى توافر عناصر نجاح المشاريع الزراعية خلالها، لتوجيه المشاريع الجديدة والجمعيات التعاونية الزراعية نحو مشاريع زراعية ناجحة، وتحديد نوع الزراعة التي تحتاجها كل منطقة جغرافية.

كما قدم العديد من أصحاب المشاريع وذوي العلاقة عدداً من المداخلات تمحورت حول استصلاح الأراضي الزراعية، وصفا استعمال الأراضي، وضرورة التشبيك مع قطاع الصناعات التحويلية.



ويؤكد المجلس بصدد ذلك على ضرورة الإسراع في إعداد تعريف موحد ومحدد لهوية المزارع واعتماده من كافة المؤسسات العاملة في القطاع الزراعي، إضافة إلى دعم المزارعين الصغار وتشبيكهم مع الشركات الزراعية والإنتاجية الكبرى.

#### 4. الجلسة الرابعة - قطاع السياحة والضيافة:

أبرز ما عرضته الجلسة في إطار مناقشتها هو أبرز التحديات التي تعترض المنشآت الصغيرة والمتوسطة والتوصيات التي خلصت إليها ورش العمل المتخصصة بقطاع السياحة والضيافة، والتي عقدت في مدّة ما بين المؤتمرين الأول والثاني، وجاءت موزعة على محاور اهتمام المؤتمر في المجالات التالية:

- **البيئة التشريعية:** والتي أظهرت جملة من التحديات التي تواجه تلك المنشآت على صعيد الإطار التنظيمي وتمثلت في ما يلي: تعدد جهات التراخيص وطول مدّة تسجيل المنشآت، وعدم تفعيل قانون حماية التراث العمراني والحضري، وتعليمات سياحة المغامرة الجديدة وما فرضته من عوائق لتنظيم هذا النشاط، وعدم تفعيل عدد من الخدمات الإلكترونية. وقد أوصى المجلس بضرورة مراجعة بعض بنود تراخيص المنشآت السياحية، وإعادة النظر بعدد من التشريعات الخاصة بالسياحة بالشراكة مع القطاع الخاص والمجتمع المحلي، وتفعيل دور اللامركزية لتخفيف البيروقراطية.
- **الوصول إلى التمويل:** والذي يمثل أحد أبرز التحديات التي تعيق عمل هذه المنشآت ونموها، وخاصةً من خلال كلف رأس المال العالية، وعدم التوعية بالجهات المانحة والمقرضة، وتصنيف مكاتب السياحة بأنها عالية الخطورة لدى البنوك، والاشتراطات والضمانات المطلوبة، وضعف تمويل البنية التحتية للقطاع السياحي. وقد أوصى المجلس بتمكين التمويل التشاركي، وإيجاد منصة إلكترونية لمنح التمويل.



- **الوصول إلى الأسواق:** إذ إن العملية التسويقية والترويجية للمنتج السياحي ذات قيمة كبيرة، وتواجه تحديات، من أبرزها: غياب تنظيم الترويج والتسويق الإلكتروني، وعدم وجود مسارات سياحية لمدينة عمان، وغياب التسويق للسياحة الفردية. وقد أوصى المجلس بضرورة تمكين الترويج من خلال منصات إلكترونية، والتركيز على تسويق السياحة الدينية والعلاجية والتنسيق لعمل مسارات سياحية للعاصمة عمان.
- **التدريب، والابتكار، والريادة:** والتي تعد أدوات رئيسية في دعم أصحاب هذه المنشآت وتمكينهم وتوجيههم نحو تطوير أعمالهم وتمكينها، وتواجه تحديات، من أبرزها: ضعف التنوع في تدريس لغات الدول الطليعة، وضعف المحتوى التدريبي وخاصة المعني بالتكنولوجيا. وقد أوصى المجلس بضرورة تطوير برامج تدريبية للتسويق الإلكتروني، وتطوير معهد للريادة في السياحة، والتركيز على تعليم إدارة التجارب السياحية.

وجاء تعقيب الحكومة ممثلةً بوزارة السياحة والآثار، على هذه التحديات والتوصيات المتصلة بالقطاع السياحي والضيافة على النحو التالي:

✓ **البيئة التشريعية:** العمل على تمكين البيئة التشريعية الناضجة للقطاع هو الأساس للانطلاق لدعم القطاع وتطوره، وهذا ما تسعى إليه الحكومة، ولكن العمل على هذا المحور يحتاج إلى وقت أطول من حلّ العضلات الأخرى، إضافة إلى تنوع متطلبات منتجات السياحة المختلفة، إذ لكل منها خصوصيته.

كما تعمل الوزارة حالياً على مراجعة كافة التراخيص الخاصة بالسياحة، وفقاً لمفهوم المقصلة التشريعية، لارتباط تراخيص السياحة مع عدد من المؤسسات الحكومية المختلفة، إضافة إلى توجهه نحو زيادة عمليات الربط الإلكتروني مع مختلف الجهات لأهميته الكبيرة في تسريع الإجراءات. كما تعمل الوزارة حالياً على إعادة تشكيل لجنة حماية التراث العمراني وتفعيلها.



وتسعى الوزارة خلال العام الحالي إلى إطلاق عدد من المشاريع السياحية الكبرى بالشراكة مع القطاع الخاص، بموجب قانون الشراكة الجديد.

✓ **الوصول إلى الأسواق:** القطاع السياحي حقق نتائج مبشرة خلال عام 2019، إذ نما الدخل السياحي بحوالي 10%، نتيجة الحملات الترويجية التي تمت سابقاً، ولدى الأردن منتجات سياحية مميزة يجب استغلالها استغلالاً مطلوباً من خلال تعزيز دور هيئة تنشيط السياحة فيما يتصل بالتسويق والترويج للقطاع السياحي داخلياً وخارجياً.

كما تسعى الوزارة إلى رفع مستوى توعية المواطن الأردني بالمناطق الأردنية، من خلال إطلاق حملة أردتنا جنة، وإطلاق تطبيق جنة جو، لتعريف المواطن بالمناطق الجاذبة لهم غير التقليدية والوجهات السياحية المختلفة.

✓ **التدريب، والابتكار، والريادة:** تسعى الوزارة إلى استحداث تخصصات العمالة وتأهيلها في قطاع السياحة والضيافة لمواكبة التطورات العالمية في هذا المجال، كما يتم العمل على تحديد المشاريع ذات الأولوية وبمختلف مناطق المملكة ووفقاً لخصوصيتها، وبمشاركة كافة الشركاء المعنيين من القطاع الخاص.

كما قدم العديد من أصحاب المشاريع وذوي العلاقة عدداً من المداخلات تمحورت حول أهمية القطاع السياحي في الأردن، ومواضيع سياحية متخصصة على غرار الحج المسيحي، وتيلفريك جبل نيبو، ومعوقات عمل الحرف والصناعات التقليدية في السياحة، وتوفير الإجراءات الأمنية الوقائية داخل المواقع السياحية.

ويؤكد المجلس وفقاً لذلك على ضرورة إعادة النظر في القوانين الناظمة لعمل قطاع السياحة والضيافة، منها: قانون ترخيص المنشآت السياحية، وتفعيل قانون حماية التراث العمراني والحضري، وقانون تأجير الأراضي من خلال مفوضية العقبة، والتعليمات الناظمة لسياحة المغامرة الجديدة، وغيرها من التشريعات، لأهميتها الكبيرة في الحفاظ



على قطاع السياحة وتمكينه من مواكبة المستجدات. إضافة إلى ضرورة البناء على مؤتمر تنظيم قطاع التراخيص لتحديد الإجراءات وتبسيطها، إذ يبنى عليه الكثير من الآمال حال طبق.

## 5. الجلسة الخامسة- قطاع الحرف اليدوية:

أبرز ما عرضته الجلسة في إطار مناقشتها هو أبرز التحديات التي تعترض المنشآت الصغيرة والمتوسطة والتوصيات التي خلصت إليها ورش العمل المتخصصة بقطاع الحرف اليدوية، والتي عقدت في مدة ما بين المؤتمرين الأول والثاني، وجاءت موزعة على محاور اهتمام المؤتمر في المجالات التالية:

- **البيئة التشريعية:** والتي أظهرت جملة من التحديات التي تواجه تلك المنشآت على صعيد الإطار التنظيمي، وتمثلت في ما يلي: غياب الإطار التشريعي لقطاع الحرف اليدوية، وتعقيد إجراءات الترخيص وتعددتها، وتشوهات نظام الحرف التقليدية رقم 36 وخلطه بين صناع الحرف التقليدية وتجار التحف والهدايا.
- **وقد أوصى المجلس بضرورة تأطير الحرف اليدوية وتشريعها، من خلال تفعيل قانون الحرف والصناعات اليدوية، ومعالجة التشوهات في نظام الحرف التقليدية، وتسهيل عملية التسجيل ومنحهم الحوافز اللازمة.**
- **الوصول إلى التمويل:** والذي يمثل أحد أبرز التحديات التي تعيق عمل هذه المنشآت ونموها، وخاصةً من خلال إجماع البنوك عن منح التمويل لهذا القطاع، وصعوبة التشبيك مع المانحين، وعزوف المستثمرين الكبار عن الاستثمار في هذا القطاع. وقد أوصى المجلس بإيجاد طرق لتشبيك هذا القطاع مع المانحين، وتوصيات لأصحاب هذه المشاريع بالقروض والمنح المتوفرة.
- **الوصول إلى الأسواق:** إذ إن العملية التسويقية والترويجية للمنتج الحرفي ذات قيمة كبيرة، وتواجه تحديات، من أبرزها: المنافسة غير العادلة، وقلة المشاركة في المعارض الدولية، وقلة المنافذ التسويقية محلياً وخارجياً. وقد أوصى المجلس بضرورة



ترويج الحرف اليدوية المحلية، ورفع قدرات مصنعي الحرف التقليدية التراثية لمواكبة التطورات، والتوجه نحو التسويق الإلكتروني.

- **التدريب، والابتكار، والريادة:** والتي تعد أدوات رئيسية في دعم أصحاب هذه المنشآت وتمكينهم وتوجيههم نحو تطوير أعمالهم وتمكينهم، وتواجه تحديات، من أبرزها: انخفاض مستوى التدريب الموجه لهذا القطاع ومحتواه، وضعف الخبرات التسويقية لدى أصحاب منشآت هذا القطاع. وقد أوصى المجلس بتوجيه القطاع الخاص نحو التدريب المتخصص لهذا القطاع، والتشبيك مع المنشآت الأكبر حجماً لنقل خبراتها لهذه المنشآت.

وجاء تعقيب الحكومة ممثلةً بوزارة الثقافة على هذه التحديات والتوصيات المتصلة بقطاع الحرف اليدوية، على النحو التالي:

✓ **البيئة التشريعية:** لا ننكر بأن الجهات المعنية بقطاع الحرف التقليدية متداخلة، وما تزال الحرف التقليدية متداخلة، ويصعب تعريفها وحصص الجهة الراعية لها، وبالتالي يجب العمل على هذا الجانب، مع ضرورة توفير الحماية للفكرة في بدايات إنتاج الحرفة التقليدية، من خلال إيجاد مظلة لتقديم الأفكار وتسجيلها.

✓ **الوصول إلى الأسواق:** الصناعات التقليدية جزء من الصناعات الثقافية، فيها قيمة ثقافية مرتبطة بالهوية الوطنية، ولكن يجب تطويرها وفقاً لأحدث الأساليب العالمية الحديثة وبما ينعكس على تسويقها وترويجها ترويجاً أوسع. كما يجب حماية الصناعات التقليدية اليدوية من الصناعات المستوردة، وزيادة تشبيك هذه المنتجات مع القطاعات الأخرى لتعزيز تسويقها على الصعيد المحلي والخارجي.

والتأكيد على عزم الوزارة التشارك مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي لدعم هذا القطاع، وبمختلف الجوانب التسويقية، وتمكين القدرات، من خلال إقامة معارض تسويقية متخصصة لهذا القطاع وبمختلف محافظات المملكة.



✓ **التدريب، والابتكار، والريادة:** الحاجة إلى بناء قدرات قائمة على الابتكار والإبداع، وخاصة تمكين الحرف اليدوية في مجال التصميم، وتعمل الوزارة على عقد دورات تدريبية في هذا المجال، كما تعمل الحكومة مسرعة على إطلاق أعمال ثقافية، يُعنى جزء منها في المشاريع الحرفية.

كما قدم العديد من أصحاب المشاريع وذوي العلاقة عدداً من المداخلات تمحورت حول ضرورة إيلاء المزيد من الدعم لمنتجات الحرف اليدوية بعدّها إرثاً تاريخياً، وبث الوعي في الجيل الحالي بأهمية هذه المنتجات والحرف، وتعزيز مشاركة الحرفيين في المعارض العالمية، وتشبيك منتجاتهم مع مختلف الجهات لتكون هدايا تذكارية ذات قيمة تاريخية.

ويؤكد المجلس وفقاً لذلك على ضرورة إيجاد تشريعات تحمي حقوق الحرفيين على غرار حقوق الاختراع والملكية الفكرية، إضافة إلى رفع سوية هذه الحرف التسويقية والإنتاجية، وإنشاء كيان خاص لتمثيلهم تمثيلاً رسمياً والدفاع عن مصالحهم.

## 6. الجلسة الختامية:

قام المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بتقديم أبرز التوصيات والنتائج التي خلصت إليها الجلسات الخمس خلال أعمال المؤتمر، وما نتج عنه من الحوارات الموضحة سابقاً، مع تأكيد المجلس على عدد من النقاط المهمة:

✓ سيعمل المجلس على استكمال التوصيات والنتائج المنبثقة عن المؤتمر، ورفعها إلى مجلس الوزراء، والتأكيد على كونها محوراً للعمل على تمكين المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

✓ سيعمد المجلس على استكمال العمل في نفس النهج والانتقال في دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، من خلال الاطلاع على واقع عمل القطاعات الفرعية





للقطاعات الإنتاجية والعمل على إطلاق حوارات فرعية للعمل على حل أي تحديات تواجههم.

✓ سيعمل المجلس على إضافة محاور عمل رئيسية تلامس واقع المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وتساهم في تطويرها وتمكينها، من أبرزها: تعزيز المكون التكنولوجي، والثورة الصناعية الرابعة وأشكالها المختلفة، وتسويق المنتجات محلياً وخارجياً، والحد من المعوقات غير الجمركية، والتعبئة والتغليف للمنتجات.

✓ تأكيد المجلس على أن أي مشروع أو برنامج سيطلقه ويعمل عليه، سيكون عنوانه الأبرز خلق الوظائف واستدامتها.

وقد أكد وزير الصناعة والتجارة والتموين مندوب رئيس الوزراء، على توجه الحكومة لمعالجة التحديات التي تواجه المنشآت الصغيرة والمتوسطة كونها رافعة مهمة للاقتصاد الوطني، وستأخذ الحكومة التوصيات المنبثقة عن المؤتمر بمحمل الجد، وبشراكة كاملة مع المجلس الاقتصادي ومختلف مكونات القطاع.

إضافة إلى التأكيد على العمل الكبير للحكومة والإنجاز الذي تم خلال العام الماضي في مجال تحفيز المنشآت الاقتصادية وخاصة الصغيرة والمتوسطة منها، من خلال متابعة الحكومة الجديدة لتوصيات المؤتمر الأول والعمل على حل جزء كبير من الإشكالات السابقة.

**وبناءً على ما سبق**، يؤكد المجلس الاقتصادي والاجتماعي على ضرورة مراعاة الحكومة لاحتياجات قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة، من خلال التركيز على التوصيات المنبثقة عن المؤتمرين الأول والثاني، وما قدماه من رؤية إصلاحية شاملة لهذا القطاع الذي يعاني من اختلالات جوهرية تعترض طريق نموه، وتمنعه من مواصلة مسيرة المساهمات البارزة على الجانبين الاقتصادي والاجتماعي.

ومع ما قدمته الحكومة من حوافز وإجراءات لدعم هذه المنشآت بمختلف قطاعاتها، إلا أنها ما زالت تعاني من المشاكل الجوهرية الكثيرة، فمن غير المعقول أن تعمل هذه المنشآت دون جهة رسمية ترعى مصالحها وتتابع سير عملها وتحّد من التبعثر والتداخل اللذان يعاني منهما قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة، ولعلّ هذا الغياب للجهة الراعية جاء نتيجة غياب تشريع أو حتى استراتيجية وطنية تُعنى بهذه المنشآت، وبالتالي ما زالت تعاني هذه المنشآت من عدم مراعاة خصوصيتها ومعاملتها على شاكلة المنشآت الكبيرة من إجراءات ورسوم وضرائب وما إلى ذلك.

ومن خلال ما سبق ما زال الطريق طويلاً نحو تمكين هذه المنشآت، ويقع على عاتق جميع الجهات الحكومية والخاصة أن تتضافر جهودها لخدمة هذه المنشآت، والتي تشكل رافعة اقتصادية واجتماعية حقيقية، ومن خلال ذلك سيعمل المجلس على تكوين مظلة غير رسمية تسعى إلى أن تحشد مختلف الجهود المتناثرة، وتضعها نحو طريق يسهم ولو بالقليل في خدمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة وتمكينها.

## ➤ خارطة طريق تمكين أداء المنشآت الميكروية والصغيرة والمتوسطة:

استكمالاً للتوجه الجديد الذي تبناه المجلس الاقتصادي والاجتماعي منذ عام 2018 في خدمة قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وإيماناً منه بضرورة تمكين هذه المنشآت في تخطي المشاكل والتحديات التي تعيق نموها وازدهارها، فقد بادر المجلس إلى تشكيل مظلة جامعة لمختلف الجهات الحكومية والخاصة التي يتداخل عملها مع هذا القطاع.

وتسعى مبادرة المجلس هذه إلى وضع صورة شمولية لقطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة من خلال فرضيات تغيير<sup>2</sup> مبنية على التحديات والمشاكل التي يعاني منها القطاع حالياً في كافة المحافظات، وذلك بهدف رفع سوية العمل في هذا القطاع وليكون قادراً على تحقيق الدور المأمول منه في تحقيق النمو التنموي، وخلق فرص العمل والمساهمة مساهمة كبرى في النمو الاقتصادي.

ولغايات تحقيق هذه المبادرة فقد رسم المجلس الاقتصادي خارطة طريق ليتم العمل عليها من خلال ثلاث مراحل:



## ➤ المدى القصير:

1. رصد الواقع الحالي للقطاع مع تحديد كافة الشركاء والمعنيين به، للعمل على توحيد جهودهم فيه ومنع الازدواجية في العمل.

2. التشبيك وبيث الوعي من خلال برامج الدعم الفني والمالي:

<sup>2</sup> ملحق رقم (1): فرضيات التغيير التي اعتمدها المجلس الاقتصادي والاجتماعي لتطوير بيئة الأعمال للمشاريع الصغيرة والمتوسطة.



تعزيز وعي أصحاب المنشآت الصغيرة والمتوسطة بما هو متوافر من برامج دعم فني ومالي، والتشبيك مع مزودي هذه البرامج والخدمات مباشرة .

وذلك من خلال تجميع كافة مزودي الخدمات المالية وغير المالية ضمن منظومة إلكترونية توضح جميع الخدمات المتاحة، وترتيب ورش عمل مع أصحاب المنشآت الميكروية والصغيرة والمتوسطة في كل محافظات المملكة ومراعاة خصوصية كل محافظة.

### 3. الترويج والتسويق:

تمكين أصحاب المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وخاصة الميكروية والحرفية منها، من عرض منتجاتهم وتسويقها، للمساهمة في تطوير هذه المنتجات، وتعزيز قدراتها التسويقية في السوق المحلي. وذلك من خلال إقامة ورش عمل و أنشطة متنوعة وإقامة أسواق ومعارض تسويقية للمنتجات في كل محافظة من محافظات المملكة، وتسليط الضوء عليها لتصبح ذات قدرة على استيعاب الزوار المحليين والأجانب وجذبهم على حدّ سواء، وتعريفهم بالمنتجات الأردنية التراثية ذات الجودة.

## ➤ المدى المتوسط:

### 1. العمل مع الصناديق الاستثمارية المختلفة وحاضنات الأعمال والبنوك لتنفيذ برامج

#### التمويل المتخصصة وتقديم حلول تمويلية متقدمة.

ما يزال التمويل يشكل عائقاً رئيسياً للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، وخاصة في ظلّ إجماع البنوك التجارية عن استخدام مخصصات البرامج التمويلية المخصصة لهذه المنشآت وفي مختلف القطاعات الاقتصادية، نظراً لعدد من الأسباب.



وبالتالي يسعى المجلس إلى تقديم التوجهات التي تدفع البنك المركزي نحو إعطاء المزيد من الحوافز للبنوك التجارية لاستخدام مخصصات البرامج التمويلية لهذه المنشآت، على سبيل المثال تخفيض الاحتياطات الإلزامية واحتياطات المخاطر.

كما يسعى المجلس إلى التواصل مع الجهات المعنية للعمل على تسهيل إيجاد البدائل التمويلية الملائمة لاحتياجات أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة. ومن ثم العمل على إيجاد الفرص للتشبيك بين الممولين وأصحاب المنشآت من خلال التوصل إلى آلية للتواصل فيما بينهم.

## 2. رسم خارطة استثمارية تحدد الميزة التنافسية لكل محافظة من محافظات المملكة،

وتحديد إمكانات ومزايا الاستثمار في كل منها:

ما يزال التكرار وتشابه المشاريع هو الصفة الغالبة على عمل المنشآت الصغيرة والمتوسطة في كافة أرجاء المملكة، ولذلك فإنّ طرح أفكار لمشاريع جديدة تراعي الميزة التنافسية لكل منطقة سيدفع المستثمرين للاستثمار في مشاريع جديدة وأكثر ملاءمة.

## 3. أتمتة الخدمات الحكومية وإعادة هندسة العمليات المتصلة بالمنشآت الصغيرة

والمتوسطة:

ضرورة حصر إجراءات التسجيل وتأسيس المنشآت، من مختلف الجهات الحكومية، وتحويلها إلى خدمات إلكترونية وضمان عدم تداخلها، وبالتالي توفير الوقت والجهد على هذه المنشآت والحدّ من البيروقراطية في الإجراءات.

## 4. رفع مستوى المعرفة والكفاءة لدى أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة:

يعاني العديد من أصحاب المشاريع الميكروية والصغيرة والمتوسطة من نقص في المهارات الإدارية اللازمة لإنجاح مشاريعهم، ولذلك سيتم العمل على توفير دورات ومواد تدريبية على



عدة مستويات مباشرة أو عبر الإنترنت، لتطوير قدرات أصحاب المشاريع على تطوير منشآتهم.

#### 5. التدريب وبناء القدرات:

العمل على توفير عمالة مدربة ومؤهلة وفقاً للتخصصات المطلوبة والتي تحتاجها المنشآت الصغيرة والمتوسطة وتساهم برفع إمكاناتها، و تمكّنها من تطوير أعمالها وبالتالي قدراتها في مختلف المجالات.

وذلك من خلال العمل على توجيه البرامج الوطنية ومراكز التدريب الوطني لاحتياجات هذه المنشآت، وتشبيك مخرجات هذه البرامج مع حاجات هذه المنشآت، على غرار برنامج (خدمة) الموجه إلى مختلف القطاعات الاقتصادية.

#### 6. استراتيجية وطنية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة:

تحديث الاستراتيجية الوطنية لريادة الأعمال وتكويرها وتفعيلها، وتنمية المشاريع الميكروية (متناهية الصغر) والصغيرة والمتوسطة، لتوفر من خلالها إطاراً وتوجهاً للإجراءات المستقبلية الواجب اتباعها، والعمل بها سواء من خلال الحكومة أو من خلال أصحاب الشأن الآخرين، بهدف تنمية المشاريع الميكروية والصغيرة والمتوسطة وتعزيزها، من أجل استحداث فرص العمل، وزيادة القيمة المضافة، والمساهمة بتحفيز النمو الاقتصادي في الأردن.

#### 7. التطوير والابتكار:

المنشآت الصغيرة والمتوسطة بحاجة ماسة إلى تعزيز ثقافة الابتكار وتطوير أساليب إنتاجها وخدماتها، وبما يواكب التطورات العالمية المتغيرة بتسارع وباستمرار، وبما يعزز تنافسيتها على الصعيدين المحلي والخارجي.



وذلك من خلال توجيه جهود الصناديق القائمة حالياً نحو تعزيز الابتكار والتطوير في الأنشطة ذات الأولوية، وإشراك القطاع الخاص في هذه الجهود.

#### 8. تطوير قطاع التعاونيات:

العمل مع المؤسسة التعاونية لتطوير التشريعات والأنظمة المتصلة بعملها لتسهيل تأسيس التعاونيات وتوجيهها نحو الأنشطة الإنتاجية المختلفة.

#### 9. توفير المعلومات والمساندة الفنية للمشاريع:

التنسيق مع الجهات المختلفة للعمل على توفير كافة الإحصائيات والبيانات اللازمة للبدء بالمشاريع والاستفادة من الحوافز المتوفرة في كافة التخصصات. والعمل مع غرف الصناعة والتجارة لعقد ورشات مساندة للعاملين في القطاعات المختلفة للتعرف على التحديات المشتركة والعمل على مواجهتها معاً، والاستفادة من التجارب المتنوعة في كل مجال من المجالات.

#### 10. توحيد العلامة التجارية:

تمكين القدرات التسويقية لأصحاب المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وخاصة الميكروية والحرفية منها، من رفع قدراتها التسويقية من خلال تجميع عمل عدد من المشاريع الحرفية وتسويقها تحت هوية وعلامة تجارية متخصصة، وبما ينعكس على تعريف المستهلك بمنتجاتهم، ويعطي الميزة التسويقية المطلوبة، وبالتالي زيادة الثقة بهذه المنتجات وتمييزها عن غيرها على المدى المتوسط والبعيد.

➤ المدى الطويل:

#### 1. تحفيز العناقيد الإنتاجية (Clustering):

إن التشبيك بين مختلف القطاعات والمؤسسات التي ترتبط بصناعة منتج معين أو خدمة محددة فيما بينها ستحقق مزايا عديدة، إذ إن هذا التشبيك يساعد على تطوير كافة المنشآت،



ويجعل المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة أكثر قدرة على تجاوز الأخطار التي تواجهها وبالتالي رفع تنافسيتها.

وذلك من خلال دراسة ما هو موجود من منتجات وخدمات، ومحاولة التشبيك بين مختلف القطاعات على أساس دراسة علمية عميقة.

## 2. مقصلة تشريعية:

ان استقرار البيئة التشريعية ومعالجة ما فيها من خلل وتعارض عامل رئيسي في وجود بيئة أعمال مستقرة تساعد في نمو المنشآت الصغيرة والمتوسطة وتمكينها. وهذا يستدعي مراجعة شاملة للتشريعات التي تخص المنشآت الصغيرة والمتوسطة وفقاً لمفهوم المقصلة التشريعية، وبما يوفر بيئة تشريعية مستقرة وميسرة، ووفقاً لأطر تشريعية مرنة بعيدة عن التداخل فيما بينها.

## 3. إيجاد بيئة اجتماعية موجهة نحو العمل الخاص:

ما يزال عدد كبير من الأردنيين يفضل العمل العام على العمل الخاص لما يمثله من ضمان واستقرار وظيفي ومزايا إضافية، منها التأمين الصحي والتقاعد، إضافة إلى البعد الاجتماعي، ولذلك لا بدّ من العمل على ضمان حقوق العاملين في القطاع الخاص وتأمين بيئة عمل مشجعة، من خلال توفير التأمين الصحي والتقاعدي لتقليل الفجوة من هذه الناحية، كما يجب العمل على تحسين صورة العمل والعاملين في القطاع الخاص وخاصة المهنية منها، لتحفيز الشباب والشابات في الانخراط في هذا النوع من الأعمال.



ملحق رقم (1): فرضيات التغيير التي اعتمدها المجلس الاقتصادي والاجتماعي لتطوير بيئة الأعمال للمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

## فرضيات التغيير التي اعتمدها المجلس الاقتصادي والاجتماعي لتطوير بيئة الأعمال للمشاريع الصغيرة والمتوسطة

